الأمم المتحدة

A/57/L.41

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الأرجنتين وأنغولا والبرتغال والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا وموزامبيق والنرويج: مشروع قرار

تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة التي تناشد فيها المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا،

وإذ تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن في قراره ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، وفي قراراته اللاحقة التي اتخذها اعتبارا من عام ٢٠٠١، وأن رئيس مجلس الأمن في جميع بياناته المتعلقة بأنغولا، والجمعية العامة في جميع قراراتها بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، طلبوا من المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة الاقتصادية إلى أنغولا،

وإذ يشير إلى أن توقيع حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا[1] أدى إلى وقف الأعمال القتالية وتهيئة

(١) انظر S/2002/483، المرفق.

211102 211102 02-69935 (A)
0269935

ظروف غير مسبوقة لحل جميع المسائل المعلَّقة في بروتوكول لوساكا[٢] والامتثال الكامل لأحكامه،

وإذ تضع نصب عينيها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وخلق الظروف المواتية للتنمية وتخفيف حدة الفقر في أنغولا في الأجل الطويل تقع على عاتق حكومة أنغولا، وبمشاركة المجتمع الدولي عندما يقتضي الأمر،

وإذ تأخذ في اعتبارها المبادرات التي قامت بها حكومة أنغولا لتخصيص موارد بشرية ومادية ومالية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان والتصدي للحالة الإنسانية، وإذ تشدد على ضرورة تخصيص مزيد من الوسائل لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع المجتمع الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة من أجل إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وبسط الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك التدابير الطارئة، تحتاج إلى تعزيز بغية تحسين الحالة المحفوفة بالمخاطر لنحو أربعة ملايين إنسان مشرد داخليا ولغيرهم من الجماعات المعرضة للخطر، ومن بينهم نحو ١,٥٤ مليون إنسان في أمسّ الحاجة للغذاء،

وإذ تشير إلى الحاجة الماسة لتوجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي للأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وإعادة توطين المشردين داخليا وعودة اللاجئين، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة التأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، فضلا عن إعادة إدماج الجماعات الأخرى المعرضة للخطر بغية تمكين البلد من مواجهة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية،

وإذ تشير إلى مؤتمر المائدة المستديرة الأول للمانحين، المعقود في بروكسل في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لحشد الأموال من أجل برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتحقيق المصالح الوطنية ودعم الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا،

وإذ ترحِّب بالجهود التي يبذلها المانحون ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتوفير المساعدة الإنسانية الاقتصادية والمالية لأنغولا،

وإذ ترحب أيضا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٣٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢،

---

(٢) S/1994/1441، المرفق.

وقد أحاطت علما بتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في أنغولا[٣]،

وإذ تشير إلى الصعوبات اللوجستية الكامنة في توزيع إمدادات الإغاثة إلى السكان المعرضين للخطر وإذ تحث حكومة أنغولا على كفالة إنجاز المعاملات الجمركية المتعلقة بالتبرعات الإنسانية على وجه السرعة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في أنغولا[٣]؛

٢ - **ترحب** بالتوقيع على مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا[١] في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والتي أدت إلى وضع حد للأعمال القتالية في البلد وتهيئة ظروف غير مسبوقة لإعادة السلام وتوطيده في أنغولا؛

٣ - **تطلب** إلى حكومة أنغولا مواصلة الإسهام في إيصال المساعدة الإنسانية وتيسيره ومواصلة العمل من أجل كفالة صون السلام والأمن القومي اللازمين من أجل إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وتثبيت الاستقرار الاقتصادي في البلد، وتشجع الحكومة على مواصلة تخصيص ما يلزم من موارد مالية لتحقيق هذه الأهداف؛

٤ - **تناشد** الدول الأعضاء، وبخاصة مجتمع المانحين، لدعم المشاريع المنصوص عليها في استعراض منتصف المدة لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢، والتي تقدر قيمتها بمبلغ ١٠٧ ٠٥٧ ١٧١ دولار من دولارات الولايات المتحدة، المزمع إنجازها في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢، بغية مساعدة، في جملة أمور، أربعة ملايين مشرد داخليا، من بينهم ١,٥٤ مليون إنسان في أمسّ الحاجة للغذاء، وأن تقدم دعمها بسخاء كبير لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣؛

٥ - **تحيط علما** بالتزام حكومة أنغولا بتحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة وتشجع الحكومة على زيادة جهودها لتحقيق هذه الغاية؛

٦ - **تطلب** إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا بغية تخفيف حدة الحالة الإنسانية، وتوطيد السلام والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد، وإتاحة الفرصة لإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للحكومة؛

---

(٣) S/2002/834.

٧ - **ترحب** بالمساعدة التي قدمتها حكومة أنغولا والمجتمع الدولي إلى مناطق الإيواء وتؤكد من جديد أهمية مواصلة مساعدة السكان المسرحين وأفراد أسرهم الذين لا يزال الكثيرون منهم يحتاجون إلى مساعدة تنقذ حياقم؛

٨ - **تحث** حكومة أنغولا على تعزيز الإدارة العامة، بما في ذلك اللجنة الوطنية لإعادة إدماج المشردين والمسرحين في المجتمع على نحو منتج، لمواصلة وضع استراتيجية شاملة لإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بالتعاون مع المجتمع الدولي، ولمواصلة تنفيذ برامجها المتعلقة بتخفيف حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - **تطلب** إلى حكومة أنغولا والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية اتخاذ جميع ما يلزم من خطوات للتحضير للمؤتمر الدولي للمانحين وتنظيمه تنظيما ناجحا بغية تعزيز المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة؛

١٠ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تشارك في برامج تقديم المساعدة الإنسانية في أنغولا، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتناشدها مواصلة إسهامها على نحو يتمم ما تسهم به الحكومة في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام؛

١١ - **تحث** حكومة أنغولا على اتخاذ زمام المبادرة في تعبئة الأموال لتوسيع نطاق برامج الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام، وتشجع المانحين الدوليين على المساهمة في هذه الجهود؛

١٢ - **تعرب عن عميق امتنانها** للمانحين ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما قدمته من مساعدات كبيرة إلى أنغولا من أجل إنجاح تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.